مصر وإسرائيل بعد 60 عاماً . . . . . مقارنة لا بد منها

أ.د. علي السلمي

احتفلت إسرائيل منذ أسابيع قليلة بمرور 60 عاماً على إنشائها، وشاركها الاحتفال قادة من دول مختلفة كان على رأسهم الرئيس الأمريكي بوش الذي جاء ليعلن مساندته الكاملة للدولة العبرية شريكة أمريكا في كفاحها من أجل الديمقراطية وضد الإرهاب، وكان بوش واضحاً في تأكيده على الاتفاق التام بين الدولتين في التوجهات والاهتمامات.

ومنذ أيام مرت في مصر الذكرى الواحدة والأربعون لهزيمة يونيو 1967 النكراء التي صورها قادة يوليو 1952 على أنها نكسة، وأننا خسرنا جولة ولم نخسر الحرب. مرت ذكرى الهزيمة على استحياء، ولم تنشط الصحف الحكومية ولا الإعلام الرسمي لتناول تلك الحرب الخديعة التي لم نهزم فيها إسرائيل بقدر ما هزمنا قادة يوليو 52. وبعد أسابيع قليلة سينقلب الحال في مصر إذ تهل الذكرى السادسة والخمسون لحركة يوليو، وسوف نشهد الضجة الإعلامية

في مختلف وسائل الإعلام الحكومي تشيد بالإنجازات غير المسبوقة وترسم صورة زاعقة لمسيرة التطور والتحديث بفضل " الحركة المباركة " للضباط الأحرار التي تحولت إلى " ثورة" بقرار من قادتها .

وما بين الحدثين – احتفال الشعب الإسرائيلي بدولته، واحتفال الدولة الرسمية في مصر بثورتها – تبقى دلالات ومشاهد ومقارنات لا بد من التعرض لها بكل الصراحة والموضوعية حتى تتضح لنا معالم الطريق نحو المستقبل الذي نحلم به لبلدنا . وتبدأ المقارنة المؤلمة بما كانت عليه كل من مصر وإسرائيل في 1952 . فقد كانت إسرائيل دولة ناشئة لا تزال تعيش مرحلة تفكير العصابات وأساليبها في العمل، وكانت تتصارع فيها توجهات متناقضة وفرق متعددة تريد كل منها أن تفرض نفسها في قيادة الدولة الوليدة، وكانت دولة لا يؤيد قيامها كثير من كبار الشخصيات اليهودية في العالم ومنهم ألبرت اينشتاين الذي رفض منصب رئيس الدولة في عام 1952 وقد عرضته عليه الحكومة

الإسرائيلية بعد وفاة الرئيس الأول للدولة العبرية. وكانت دولة إسرائيل التي- ظل الإعلام العربي ينعتها ب "المزعومة " لسنوات بعد قيامها في 1948 - محصورة في مساحة الأرض التي حددها قرار مجلس الأمن الصادر في 1947 بتقسيم فلسطين إلى دولتين واحدة لليهود والثانية للفلسطينيين, وكانت الضفة الغربية والقدس الشرقية ضمن مملكة شرق الأردن، وقطاع غزة تحت الإدارة المصرية فضلاً عن كل سيناء، والجولان ضمن الأراضي السورية. وكان عدد السكان لا يزيد عن بضع مئات من آلاف اليهود قدموا إلى إسرائيل في الأساس من الدول العربية وبعض دول أوروبا، وكان ما يقرب من مائتي ألف منهم يعيشون في خيام مؤقتة، وكان الغذاء والملابس والأثاث تخضع لنظام الحصص المقيدة نظراً لضعف موارد الدولة التي اعتمدت في الدرجة الأولى على الإعانات من يهود العالم خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وكانت الأزمة الاقتصادية الخانقة سبباً لاتجاه بن جوريون رئيس الحكومة لعقد اتفاق التعويضات مع ألمانيا والذي بموجبه حصلت

إسرائيل على عدة بلايين من المارکات الألمانية وذلك رغم معارضة الكنيست الإسرائيلي وزعيم حزب حيروت مناحم بيجين وتبادل الرجلان الاتهامات بالفاشية والنازية. وفي تلك الفترة كان اعتماد إسرائيل أساساً على الزراعة فضلاً عن بعض الصناعات التقليدية ومنها المنسوجات. وكانت إسرائيل تعتمد اعتماداً شبه كلي على التدفقات المالية الآتية من الخارج في شكل معونات، كما كانت تستورد معظم احتياجاتها وكانت صادراتها تتركز بالدرجة الأولى في الموالح [برتقال يافا !].

وعلى الجانب الآخر، كيف كانت مصر عند قيام حركة الضباط الأحرار؟ كانت مصر دولة ملكية لها نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس وجود مجلس النواب ومجلس الشيوخ. وكانت التعددية الحزبية أساس العمل السياسي بحضور قوي لحزب الوفد - حزب الأغلبية الشعبية الساحقة -، وكانت الانتخابات البرلمانية هي أساس تداول الحكم بين الأحزاب. ورغم ما يسجل عن مفاسد الملك فاروق فقد كانت في الأساس مشكلات شخصية ولم

يكن للملك سلطة حقيقية في إدارة شئون البلاد ولا كان يستطيع فرض إرادته على كل مقدراتها كما حدث مع حكام يوليو.

كانت مشكلة مصر الأساسية في تلك الفترة هي استمرار الاحتلال البريطاني لجزء من الوطن في منطقة قناة السويس بعد انسحاب قوات الاحتلال من القاهرة والإسكندرية. ومع ذلك كانت القوى الوطنية متصاعدة في مقاومة الاحتلال والفدائيون يمارسون أعمالهم البطولية ضد قوات الاحتلال وحكومة حزب الوفد تأمر بسحب العمال المصريين العاملين في معسكرات الإنجليز، وقوات الشرطة المصرية تخوض معركتها الباسلة التاريخية ضد الإنجليز في الإسماعيلية يوم 25 يناير 1952.

كانت المحروسة في الفترة ما قبل قيام حركة الضباط الأحرار مهيئة للانطلاق، فمؤسساتها الاقتصادية قائمة ومتطورة حيث كان بها جهاز مصرفي يتضح فيه دور بنك مصر باعتباره البنك الوطني الأول وما أنشأه من شركات في صناعات إستراتيجية، وكانت بورصتا الأوراق المالية في القاهرة والإسكندرية وبورصة البضائع في

ميناء البصل بالإسكندرية تعمل وفق آليات ذلك العصر، وكانت بواخر شركة البوستة الخديوية التي يملكها أحمد عبود باشا تعبر المحيطات حاملة الركاب والبضائع، وشركات الغزل والنسيج في القلاع الصناعية بالمحلة الكبرى وكفر الدوار تقدم للعالم أفخر أنواع الغزل والمنسوجات. بل كان علية القوم في دول أوروبا يتفاخرون بأنهم يدخنون السجائر المصرية. وكانت صادرات القطن المصري طويل التيلة هي أساس الاقتصاد الوطني. وقد تراكمت لمصر حتى تلك الفترة ديون على المملكة المتحدة بلغت ما يقرب من 400 مليون جنيه إسترليني الذي كان يساوي آنذاك 97.5 قرشاً مصرياً .

كان بالمحروسة جامعة فؤاد الأول وجامعة فاروق الأول فضلاً عن الجامع الأزهر، وكانت مؤسسات التعليم المصرية هي قبلة الجميع من الدول العربية والإفريقية. وكانت دار الأوبرا المصرية تشهد على تقدم الفنون والآداب المصرية والتي يثريها أم كلثوم ومحمد عبد الوهاب وأحمد رامي وطه حسين والعقاد وناجي.

وكانت صناعة السينما المصرية ناشطة والمسرح المصري يقدم أرقى العروض من خلال فرق يوسف وهبي وفاطمة رشدي وعزيز عيد والريحاني. كما ازدهرت الصحافة المصرية وصناعة الكتاب والنشر وأصبحت مصر قبلة العالم العربي في تلك الأمور.

في تلك الفترة التي كانت إسرائيل تحاول إقامة كيان دولة بدلاً من المؤسسات العصابية الإرهابية التي استولت على أرض فلسطين وأخرجت منها أصحابها الأصليين، كانت مصر دولة ديمقراطية مستكملة الأركان تحكمها دستور 1923 ويسودها حكم القانون وتتطلع إلى مستقبل اقتصادي زاهر بالرغم من تأثيرات وتدخلات سلطة الاحتلال البريطاني وسلبيات أحزاب الأقلية ومؤامراتها مع القصر الملكي.

والآن، وبعد 60 عاماً أين تقف إسرائيل وأين نحن في مصر؟

دعونا نلقي نظرة على الجغرافيا قبل أن نتعرض إلى السياسة والاقتصاد. إسرائيل 2008 تتحكم في أغلب أرض فلسطين، فقد ضمت القدس الشرقية وتعتبر أن القدس الموحدة هي

عاصمتها الأبدية ويؤيدها في ذلك حكام العالم الغربي حتى باراك أوباما الفائز بترشيح الحزب الديمقراطي للانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية! كما تحتل إسرائيل هضبة الجولان السورية وتحاصر قطاع غزة حصاراً شاملاً ومستمراً، وتستبيح الضفة الغربية ليل نهار من دون أي مقاومة من عناصر السلطة الفلسطينية التي يرأسها رئيس يفاوض رئيس الوزراء الإسرائيلي منذ عام من دون جدوى، وتقيم الجدار العازل الذي تقتطع به مساحات مهمة من أرض السلطة الفلسطينية. كما نجحت إسرائيل في جعل سيناء منزوعة السلاح بفضل اتفاقية كامب دافيد. وبجميع المقاييس فإن إسرائيل اليوم هي القوة الأعلى صوتاً وتأثيراً في المنطقة يسعى العرب جميعاً لخطب ودها وهي تتمنع، ويعرض عليها قادة العرب مبادرة سخية وهي ترفضها وتضع الشروط المحققة لأهدافها متجاهلة تماماً الحقوق العربية. وفي الوقت الذي لا تنقطع فيه الغارات الإسرائيلية على قطاع غزة والتوغل في أراضي الضفة الغربية وعشرات الشهداء والجرحى والمعتقلين يومياً

والتهديد بعملية عسكرية قاسية في غزة، واستمرار احتجاز عشرات الألوف من الفلسطينيين في سجون إسرائيل، فإن العرب وفي مقدمتهم مصر لا يزالون يعتبرون السلام هو خيارهم الإستراتيجي، ولا يزالون يمنون أنفسهم أن يصدق الرئيس الأمريكي وعده بقيام دولة فلسطينية قبل نهاية 2008 ! ! !

إسرائيل اليوم حسب إدعاءاتها – التي يصدقها العالم الغربي – هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة التي تنتشر في دولها العربية النظم الأوتوقراطية والديكتاتورية. وتقول آلة الدعاية الإسرائيلية أن سكان إسرائيل الذين هاجروا إليها من أكثر من مائة دولة يتمتعون بحرياتهم السياسية والدينية ويبلغ غير اليهود منهم 5/1 عدد السكان ومنهم المسلمين والمسيحيين والدروز والبهائيين. ووفق المعلومات الإسرائيلية يتمتع السكان العرب في إسرائيل بحقوق متساوية مع المواطنين اليهود ويشاركون في جميع مناحي الحياة ويشغلون أعمالاً في كافة المجالات والمستويات ومنهم أعضاء في المحاكم العليا، والعبرية والعربية هما اللغتان الرسميتان

للدولة الإسرائيلية. وتفاخر إسرائيل بأنها تسير على النمط الأمريكي وتطبق كافة الحقوق التي تضمنتها وثيقة الحقـــوق الأمريكـــية Bill of rights وحقوق الإنسان في أمريكا .

وحسب النظام الإسرائيلي يتمتع الإسرائيليون بحرية التعبير والتجمع والعقيدة. ويفاخر النظام الإسرائيلي أن العرب مواطني السلطة الفلسطينية لا يتمعون بالحقوق والحريات التي يعيشها أخوانهم عرب إسرائيل. وهم في إسرائيل يعتبرون أن الصحافة فيها تتمتع بحرية واسعة عكس الحال بالنسبة للصحافة المقيدة حكومياً في معظم دول المنطقة المحيطة بإسرائيل.

وحسب الطرح الإسرائيلي فإن المواطن في إسرائيل له حرية الاختيار في الانتخابات بين مرشحي أكثر من اثني عشر حزباً سياسياً من بينها أحزاب عربية حصلت في الانتخابات الأخيرة على ثمانية مقاعد في الكنيست.

وتعتبر إسرائيل نفسها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تتمتع فيها المرأة بالمساواة التامة في كل الحقوق عكس كثير من البلدان

العربية التي لا تزال المرأة فيها محرومة من حقوقها السياسية وحتى ممارسة أنواع من النشاط كقيادة السيارات.

وإذا نظرنا إلى الجانب الاقتصادي والعلمي نجد إسرائيل اليوم وقد تحولت من دولة تمثل المنتجات الزراعية فيها 70% من قيمة الصادرات في فترة السبعينيات من القرن الماضي لتصبح الآن 3%، بينما تقفز صادراتها من برمجيات الحاسب الآلي إلى ما يقرب من 3 بليون دولار في 2005 بعد أن كانت تعادل الصفر في 1990، وبلغت صادرات منتجات التقنية العالية في 2003 مثلاً 9 بليون دولار. وحسب بيانات البنك الدولي لعام 2006 يبلغ الدخل القومي الإجمالي [GNI] 49 بليون دولار تقريباً ونصيب الفرد حوالي 7500 دولار.

وفي المقابل، نرى المحروسة ما تزال تحكم بقانون الطوارئ منذ سبعة وعشرين عاما، ويعاني أبناؤها من مشكلات تثير الأسى إذ يضطرون للوقوف في طوابير لساعات طويلة للحصول على الخبز

المدعم، وتعلن الإمارات العربية المتحدة عن تقديمها مليون طن قمح هدية لمساعدة مصر في مواجهة أزمة الرغيف ، كما تزف الصحف المصرية لشباب مصر نبأ إنشاء مدينة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، المزمع إنشاؤها في مدينة القاهرة الجديدة خلال السنوات الثلاث المقبلة بتبرع من سمو الشيخ وأن دولة الإمارات قد وضعت شروطاً أهمها منح الوحدات لشباب خريجي الجامعات والمعاهد العليا، وطرح الوحدات «مجاناً» أو بإيجار رمزي للمستحقين، وحسب تعبير " المصري اليوم" أن ذلك يأتي على خلفية "أن إنشاء المدينة يعد «مكرمة» - زكاة - من الشيخ خليفة للشباب.

مصر 2008 لا تزال تعاني من مشكلات تجاوزتها بمراحل دول العالم المتقدم – ومن بينها إسرائيل -، ولا تزال حكومتها الذكية تفاضل بين أساليب توزيع الخبز وهل يتم بموجب الرقم القومي للمواطنين بينما لا يستخدم الرقم القومي في إثبات شخصية الناخبين عند الإدلاء بأصواتهم، ولا يزال سجل الناخبين بعيداً عن التطوير

باستخدام معلومات الرقم القومي وتقنيات المعلومات المتقدمة.

وفي مصر 2008 يمثل الفقراء ما يقرب من نصف عدد السكان ولا يتجاوز نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أكثر من 1360 دولار. ورغم انخفاض معدل زيادة السكان إلى 1.8% وثباته عند هذا المستوى منذ سنة 2000، لا تزال حكومة مصر الذكية تلوم المواطنين وتعلن أنهم سبب المشكلات الاقتصادية في البلاد نتيجة تكاثرهم.

وفي مصر 2008، عكس الحال في إسرائيل، لا يعلم المواطنون من سيكون رئيسهم القادم ولا من سيخلف الحكومة الحالية ولا متى يتم تغييرها، فكل تلك قرارات لا يشارك المواطنون في صنعها وإنما عليهم قبولها حين تعلن وفي الوقت الذي تحدده صاحب القرار.

والله معك يا محروسة.

أ.د. علي السلمي

نشر بجريدة الوفد 7/6/ 2008